مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص407-424

الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، الواقع والتحديات والأفاق
Islamic financial industry in Algeria, reality and challenge and prospects

* بدروني عيسى
Bedrouni Aissa
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة_الجزائر
Aissa.bedrouni@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/06 تاريخ القبول: 2021/12/26 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر واستخلاص أهم التحديات التي تواجهها وأفاقها المستقبلية، وذلك بعد اعتماد الجزائر لهذه الصناعة بصفة رسمية مع مطلع سنة 2020. وقد خلصت الورقة البحثية إلى أن الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر لزالت وليدة عهد، ولكنها قد شهدت تطور ملحوظ. وتواجه هذه الصناعة عدة تحديات أهمها البعد الاستراتيجي والشرعي وبعد الرقمنة. وللصناعة المالية الإسلامية في الجزائر أفاق عدة، أهمها التركيز عليها لتكون الحل الأمثل للقضاء على السوق الموازية للعملة في الجزائر، ودفع عجلة النمو من خلال تمكين أكبر شريحة ممكنة من المتعاملين من دخول السوق المالية.
الكلمات المفتاحية: الصناعة، المالية، الإسلامية، التحديات، الأفاق.
تصنيف JEL: **G21**.

Abstract:
This research paper aims to study the reality of the Islamic financial industry in Algeria, and to extract the most important challenges facing it and its future prospects. This is after Algeria officially adopted this industry at the beginning of the year 2020. The research paper concluded that the Islamic financial industry in Algeria is still nascent, but it has witnessed a remarkable development. This industry faces several challenges, the most important of which are the strategic and legal dimension, and the dimension of digitization. The Islamic financial industry in Algeria has several prospects, the most important of which is focusing on it to be the ideal solution to eliminate the parallel currency market in Algeria, and to push the wheel of growth by enabling the largest possible segment of dealers to enter the financial market.
Key words: Industry, Finance, Islamic, Challenges, Prospects.
JEL classification codes: G21.

* المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

1.1. تمهيد: تعتبر الصناعة المالية الركيزة الأساسية للتنمية والتطور الاقتصادي، فهي توفر وتلبي متطلبات هذه التنمية، كما أن هناك علاقة قوية بين تطور الصناعة المالية والتطور الاقتصادي. وإن من أهم مبادئ الصناعة المالية الواجب توفرها لتحقيق الأهداف المنظرة منها هو مدى تلائمها مع البيئة المجتمعية السائدة أولا ومدى استجابتها لاحتياجات بيئة الأعمال من جهة أخرى.

وقد سارت على هذا النهج الصناعة المالية الإسلامية، حيث شهدت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، وذلك لأنها قد جلبت معها ميزات جديدة لم تكن في مثيلاتها من الصناعة المالية، كالعدالة في توزيع وتحمل المخاطر، ومراعاة الظروف السائدة للمتعاملين كمنح مهلة إضافية لأصحاب الديون من أجل تسديد ديونهم.

وبغية مواكبة التطور، تلبية لتطلعات المبادئ المجتمعية السائدة، اعتمدت الجزائر منذ مطلع سنة 2020 منتجات مالية إسلامية في قانونها من خلال النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

مباشرة بعد صدور النظام 20-02 والذي يلغي النظام رقم 02/18 المتعلق بالمالية التشاركية، لجأت غالبية البنوك النشطة في الجزائر إلى افتتاح شبابيك خاصة بالصيرفة الإسلامية، كما عززت المصارف الإسلامية النشطة بالجزائر من مكانتها من خلال طرح منتجات مالية إسلامية جديدة.

2.1. إشكالية البحث: كأي صناعة، فقد تواجه الصناعة المالية في الجزائر عدة تحديات، الأمر الذي يطرح تساؤلات عدة حول مستقبلها. فمما سبق، وبغية الوصول إلى أهداف الورقة البحثية، فإن الإشكالية التي تتمحور عنها هذه الدراسة هي: **ما هو واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر؟**

3.1. فرضيات البحث: للإجابة على هذه الإشكالية، يتم طرح الفرضيات التالية:

تشهد الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر تطور ملحوظ يحقق جل الأهداف المبتغاة منها.

هناك عدة تحديات تسجلها الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر قد تحد من تحقيق أهدافها.

إن ما تأمله الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر هو مواكبة وتحقيق تطلعات التنمية والتطور.

4.1. أهداف البحث: تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بالصناعة المالية الإسلامية عامة وفي الجزائر خاصة، واستقراء واقعها في النظام المالي الجزائري، وكذا أهم التحديات التي تواجه

تحقيق الأهداف المرجوة، وأخيرا استحداث ما يمكن أن تصل إليه الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

5.1. منهجية البحث: بغية الإجابة على الإشكالية، والتحقق من فرضيات الدراسة، وتحقيق أهداف البحث، فإنه سيتم اتباع منهجية بحثية مبنية على الوصف والتحليل، من خلال وصف واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، ومن ثم تحليل البيانات المتوفرة، وذلك للوقوف على أهم التحديات المختلفة التي تواجهها هذه الصناعة، واستقراء المأمول منها في الجزائر.

6.1. الدراسات السابقة: قد شهد موضوع هذه الورقة البحثية دراسات سبقت، وكانت جل هذه الدراسات تتطرق إلى المالية الإسلامية إما على المستوى العالمي أو الإسلامي والعربي، ومن هذه الدراسات ما تطرقت ضمنيا إلى المالية الإسلامية في الجزائر. وعليه، فقد تم تخصيص هذه الورقة البحثية لتشمل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، حتى يتضح واقعها واستخراج التحديات والأفاق المستقبلية لها في الجزائر.

من بين الدراسات السابقة التي تطرقت إلى الصناعة المالية الإسلامية، ما يلي:

دراسة mordor intelligence (2021)، حيث كانت الدراسة بعنوان "توقعات حول نمو الصناعة المالية الإسلامية في العالم"، حيث كانت هذه الدراسة باللغة الإنجليزية:

Islamic Finance Market - Growth, Trends, COVID-19 Impact, and Forecasts (2021 - 2026).

وشملت التوقعات الفترة 2020-2026 وتوصلت الدراسة إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستشهد أكبر نمو في هذه الصناعة بمعدل لا يقل عن 10% في المتوسط (mordorintelligence, 2021).

دراسة صندوق النقد العربي (2021)، والتي كانت بعنوان: "التمويل الإسلامي بالدول العربية"، أين تم تخصيص جزء مهم للمالية الإسلامية بالجزائر، حيث تم التوصل إلى أن الجزائر تطور مجال الصناعة المالية الإسلامية، وذلك من خلال النظام 20-02 الخاص بالمنتجات المالية الإسلامية والمرسوم التنفيذي الخاص بالتأمين التكافلي.

دراسة عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان حمده قعلول (صندوق النقد العربي 2020)، والتي كانت بعنوان "الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي الواقع والتحديات والأفاق"، حيث تم التوصل إلى أن غالبية الدول تسعى لتطوير الصناعة المالية الإسلامية بها لإنجاح العمل

المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، من خلال توفير الإطار القانوني وتشجيع التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية. كما يتوقع أن تتطور هذه الصناعة المالية مع مرور الوقت.

دراسة عبد الحفيظ بن عمراوي (2008)، والتي كانت بعنوان "المصارف الإسلامية حالة الجزائر"، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن وجود الصيرفة المالية الإسلامية في الجزائر تمثل حقيقة عملية التحرير المالي، فوجب تقديم منتجات مالية إسلامية أخرى، وضبط القواعد التي تحكم العمل المصرفي الإسلامي. كما تم التوصل إلى أن الصيرفة المالية الإسلامية في تحسن مستمر منذ بدايتها في الجزائر.

1.7. هيكل البحث: تم تقسيم الورقة البحثة إلى العناصر التالية:

- ✓ مقدمة: حيث خصصت إلى تمهيد للموضوع وطرح الإشكالية، والتطرق إلى أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضع البحث.
- ✓ الصناعة المالية الإسلامية: حيث تم التطرق إلى جذور الصناعة المالية الإسلامية عامة، والصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.
- ✓ أقسام التمويل الإسلامي: المجاني، التبرعي والربحي.
- ✓ تحديات وأفاق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.
- ✓ خاتمة تشمل أهم نتائج البحث التي تعتبر كإجابة على الإشكالية المطروحة.

2. الصناعة المالية الإسلامية

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية وليدة الشريعة الإسلامية، فلم يكن لتوجد هذه الصناعة لو لم تعتمد الشريعة الإسلامية في المجتمعات المختلفة. وبالتالي فإن تطور الصناعة المالية الإسلامية مرتبط بمدى تطور انتشار الشريعة الإسلامية.

1.2. جذور الصناعة المالية الإسلامية: يمكن تقسيم سوق التمويل الإسلامي العالمي إلى شرائح حسب القطاع المالي إلى الخدمات المصرفية الإسلامية، والتأمين الإسلامي "تكافل"، و "صكوك" السندات الإسلامية، والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى (OIFL's)، والصناديق الإسلامية. حسب المنطقة الجغرافية، يمكن تقسيم سوق التمويل الإسلامي إلى دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان) والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (إيران ومصر وبقية دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وجنوب آسيا، وآسيا والمحيط الهادئ (ماليزيا وإندونيسيا وبروناي وباكستان وبقية جنوب آسيا وآسيا والمحيط

الهادئ) وأوروبا (المملكة المتحدة وأيرلندا وإيطاليا وبقية أوروبا) ,mordorintelligence) .2021)

ظهرت الصناعة المالية الإسلامية وانتشرت في العالم من خلال عدة عوامل أساسية، يمكن تلخيصها في الأتي (عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان حمده قعلول، 2020، الصفحات 6-7):

- ✓ تعتبر دول شرق أسيا (كإندونيسيا وماليزيا) بمثابة الحاضنة الرئيسية للصناعة المالية الإسلامية.
- ✓ كما تعتبر الدول العربية رائدة في الصناعة المالية الإسلامية بلا منازع، وذلك بسبب بنية مجتمعاتها الإسلامية.
- ✓ تعتبر دول المشرق العربي السباقة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وهي المرجع التلقائي لها.
- ✓ لم تعرف دول المغرب العربي (ومنها الجزائر) الصناعة المالية الإسلامية إلا خلال السنوات الأخيرة، وذلك بعد صدور العديد من التشريعات، كنظام 20-02 بالجزائر.

وقد عززت الجزائر الصناعة المالية الإسلامية بصدور قانون التأمين التكافلي بتاريخ 23-02-2021 (المرسوم التنفيذي رقم 21-81)، وبهذا تكون الجزائر قد حققت انتقالية نوعية نحو المالية الإسلامية، وقد تأتي لاحقا قوانين خاصة بالصكوك والصناديق الإسلامية، ولا زالت حصة البنوك الإسلامية في الجزائر لا تتعدى 03%، (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 6).

وقد قامت الجزائر بإنشاء الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، ستقوم هذه الهيئة بمنح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية وهي "المهمة التي ستكون سندا لبنك الجزائر في توطين الصيرفة الاسلامية"، وفقا لنفس المصدر. ويأتي إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية تنفيذا للنظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية الصادر في الجريدة الرسمية رقم 16. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020).

وإذا قورنت حصة المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر بنظيراتها في الدول المشابهة، يتضح أن هذه الصناعة في الجزائر لازالت في بدايات عهدها، الأمر الذي يجعلها تواجه عدة تحديات وعراقيل، كما يمكن أن تواجه منافسة قوية من باقي المنتجات التقليدية بسبب خبرة وأقدمية التعامل بهذه الأخيرة، الأمر الذي كسبها الثقة لدى المتعاملين.

الجدول 1: الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

القطاعات الرئيسية	الإطار التشريعي	المؤسسات
البنوك	النظام رقم 20-02	مصرف السلام وبنك البرك الجزائري والنوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية
التأمين	المرسوم التنفيذي رقم 21-81	شركة التأمين التكافل
أسواق المال	ليس بعد	//////////////////

المصدر: صندوق النقد العربي، 2021، ص 06.

يتضح من الجدول أعلاه أن الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر لا تزال وليدة العهد، وذلك لافتقارها إلى إطار قانوني شامل للسوق المالية الجزائرية يأخذ بعين الاعتبار الصناعة المالية الإسلامية ويواكب التطورات المالية العالمية.

وبالنظر أيضا إلى هيكل النظام المصرفي الجزائري، يتضح أنه يفتقر إلى البنية التحتية الواجبة التي تواكب التطور المالي، وتلبي جميع تطلعات المتعاملين. الجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول 1: هيكل النظام المصرفي في الجزائر

نوع المؤسسة	عامة	خاصة	منها إسلامية	المجموع
البنوك والمصارف	6	14	2	20
المؤسسات المالية	2	1	0	3
شركات التأجير	3	2	0	5
تعاضدية	1	0	0	1
المجموع	12	17	3	29

المصدر: (bank of algeria, 2020)، بتصرف.

بالإضافة إلى معطيات الجدول أعلاه، حيث يتضح أن هناك مصرفين إسلاميين فقط (وهما مصرف السلام وبنك البركة الجزائريين)، ومؤسسة تأمينية واحدة إسلامية وهي شركة التأمين تكافل. إلا أنه قد قامت غالبية البنوك التقليدية الأخرى (خاصة العمومية منها) بفتح شبابيك للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية على مستوى وكالاتها المنتشرة على التراب الوطني الجزائري.

بالإضافة إلى ما ورد في الجدول، فإن السوق المالية في الجزائر تضم 22 شركة تأمين (منها واحدة إسلامية –تأمين تكافلي)، وشركتين متخصصتين (عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان حمده قعلول، 2020، صفحة 90).

فمما سبق يتضح أن الحصة الأكبر من السوق المالية الجزائرية ذات تكوين تقليدي بحت، الأمر الذي يمكنه أن يكون عائقا كبيرا أمام تطور الصناعة المالية الإسلامية. غير أن وجود الصيرفة المالية الإسلامية في الجزائر تمثل حقيقة عملية التحرير المالي، فوجب تقديم منتجات مالية إسلامية أخرى، وضبط القواعد التي تحكم العمل المصرفي الإسلامي، كما أن الصيرفة المالية الإسلامية في تحسن مستمر منذ بدايتها في الجزائر (Abdelhafid Benamraoui, 2008, pp. 113-131).

2.2. أقسام التمويل الإسلامي: على عكس من التمويل التقليدي، فإن الصناعة المالية الإسلامية سمحت للتمويل الإسلامي أن ينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية، وهي (عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان حمده قعلول، 2020، صفحة 8): التمويل المجاني: والذي يكون من دون مقابل، كالصدقة والزكاة. التمويل التبرعي: وهو القائم على التبرعات مثلا كالقرض الحسن. والتمويل الاستثماري أو الربحي: وهو الذي يهدف إلى تحقيق عائد.

بالنسبة للنوع الأول والثاني، فإنهما منتشران في غالبية الدول المسلمة العربية وغير العربية، أما النوع الثالث فهناك تفاوت كبير في اعتماده، وهذا راجع لعدة أسباب كغياب الأطر القانونية مثلا.

الجدول 1: أقسام التمويل الإسلامي

أقسامه	العقود	تطبيقاته المؤسساتية
تمويل مجاني	الصدقة والزكاة	مؤسسة الزكاة والمؤسسات الخيرية
تمويل تبرعي	القرض، الكفالة، الوقف، الهبة	المؤسسات الوقفية والتأمين التكافلي
تمويل ربحي	البيوع، الإيجارات والمشاركات	البنوك الإسلامية

المصدر: (عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان حمده قعلول، 2020، صفحة 9).

فمن أهم مميزات الصناعة المالية الإسلامية أنهما تحتكم إلى الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يجعل تطورها يتميز بالتثبت لا الربح فقط. فأصول الصناعة المالية الإسلامية يمكن ردها إلى عنصرين أساسيين هما (مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، 2005، الصفحات 61-62): تحريم الربا والتشديد في جميع الحيل المؤدية إليه، وقليل الغرر مغتفر، وهو ما لا تقوم حياة الناس ومعايشهم إلا به.

ومن هنا، يتضح أن هناك تحديات أخرى أكثر تعقيدا من التحديات التي تواجهها الصناعة المالية التقليدية، وهي الدليل الشرعي للحكم الذي يتبع أو يتبعه المنتج أو العملية المالية الإسلامية. ذلك أن الصناعة المالية الإسلامية تبنى على الحلال والحرام وما لا تقوم عليه حياة الناس ومعايشهم إلا به. فالمنتجات المالية التي ثبت حكمها بالدليل بأنها حلال فهي مقبولة للتعامل بها، وأما ما ثبت

حكمها بالدليل أنها حرام فهي مرفوضة التعامل بها ولو كانت تحقق عوائد جد معتبرة. وعليه، يتضح أن دراسات الجدوى الاقتصادية لوحدها لا تكفي، بل يجب إخضاع المنتجات المالية إلى الدراسات الشرعية لاستصدار الأحكام الشرعية الخاصة بها مع الأدلة الكافية لذلك.

3. تحديات وأفاق الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر حديثة عهد، الأمر الذي يجعلها تواجه الكثير من التحديات وفي شتى المجالات. وما يزيد من التأثير السلبي لهذه التحديات هو ضعف الحصة السوقية للمنتجات المالية الإسلامية، وقلة الجهات التي تتعامل بها.

الشكل 1: الأصول المصرفية الإسلامية وحصتها في السوق

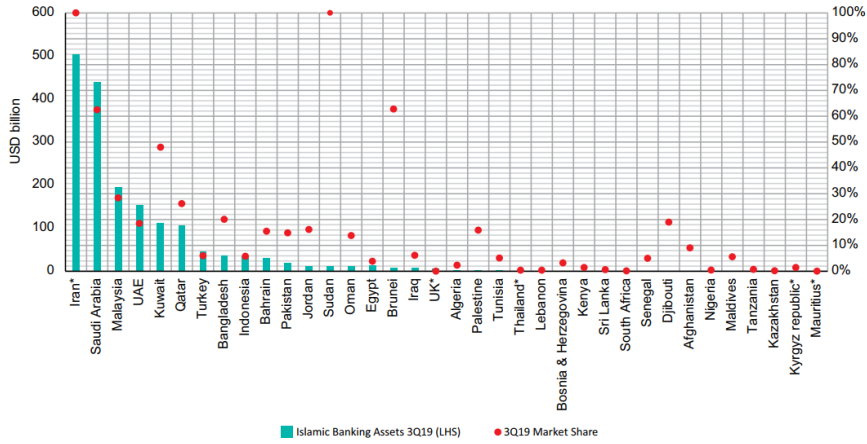

المصدر: (IFSB, 2020, p. 16)

يتضح من الشكل أعلاه أن الجزائر تعتبر أضعف الدول من حيث الأصول حصة الصيرفة الإسلامية نسبة إلى مجموع الأصول والمعاملات المصرفية فيها، حيث يلاحظ أن هذه القيم أقل بكثير من متوسطها في مجموع الدول التي تعتمد الصيرفة الإسلامية.

إلا أن صدور التشريعات المنظمة للعمل بهذه المنتجات سيسهل كثيرا قيام وتطور الصناعة المالية الإسلامية في النظام المالي الجزائري.

1.3. تحديات الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر: هناك العديد من التحديات التي تواجهها الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، وعلى المتعاملين بهذه المنتجات التغلب على هذه التحديات. يمكن تلخيص أهم التحديات في الأبعاد التالية:

البعد الاستراتيجي: تحديد استراتيجية وطنية للنهوض بالصناعة المالية الإسلامية، وتدمج كافة الأطراف ذات المصلحة، وتضمين هذه الاستراتيجية ضمن التخطيط الاستراتيجي الكلي للاقتصاد ككل. فقد تقف معوقات فنية واجتماعية كعائق أمام تطور الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، الأمر الذي يؤكد وجوبا أخذ هذه العناصر بجد في وضع استراتيجيات الدولة (Elhachemi Hacine Gherbi, 2018, pp. 1-7).

البعد الدولي: تعزيز حضور الجزائر في المنظمات الدولية والإقليمية المشرفة على التمويل الإسلامي، حيث أن التواجد في هذه الهيئات سيعظم الاستفادة من الخدمات التي تقدمها بغرض الامتثال للقواعد والأعراف والمعايير الإسلامية، كما يسمح هذا الحضور بإقامة شراكة مع الدول الأعضاء وتوقيع اتفاقيات تعاون مع الجهات الرائدة في الصناعة المالية الإسلامية لأجل تطوير الصناعة المالية الإسلامية الجزائرية. ومن بين أهم هذه المنظمات، ما يلي (عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان حمده قعلول، 2020، صفحة 68):

- ✓ مجمع الفقه الإسلامي.
- ✓ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI.
- ✓ مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB.
- ✓ السوق المالية الإسلامية الدوليةIIFM .
- ✓ مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية IILM.
- ✓ الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA.
- ✓ المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم ARCIFI.
- ✓ المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية GCIBFI.

البعد القانوني والمؤسسي: ويتمحور حول السعي إلى استكمال الإطار التشريعي القائم والمنظم للصناعة المالية الإسلامية، وإضفاء الطابع المؤسسي على المنتجات الجديدة، خاصة تلك التي تتماشى وأهداف التنمية الاقتصادية. كما يجب تشكيل هيئة شرعية ذات مصداقية تمكنها من كسب ثقة مختلف الأطراف ذات المصلحة في المنتجات المالية الإسلامية، وإجبارية وجودها في كل مؤسسة مالية أو مصرفية. كما يجب إيجاد الأطر القانونية التي تمكن وتحمي الصناعة المالية الإسلامية، بشكل يعطي العدالة والمساواة في السوق المالية بين مختلف المتعاملين.

البعد التكويني وتنمية القدرات: تعزيز تكوين الكوادر البشرية في مجال الصناعة المالية الإسلامية وتأهيلها للإشراف على مختلف المخاطر. ونشر ثقافة المالية الإسلامية على كافة المستويات الأمر الذي يعزز من درجة قبول المتعاملين لهذه المنتجات الجديدة.

من خلال محاولة تحديد العوامل التي أخرت اعتماد الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وكذا تطبيقها في البنوك التجارية العامة أو الخاصة، يتبين أن أهم التحديات والصعوبات التي تعترض تحقيقها تتعلق بالدرجة الأولى بالجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتنافسية، مما يجعل من الصعب التوسع في الصيرفة الإسلامية في السوق الوطنية على الرغم من جهود الجزائر لتعميمها في السوق الوطنية. كما يتبين أن الصيرفة الإسلامية بحاجة إلى مزيد من الصياغة الرسمية وخلق مناخ ملائم لتوسعها من خلال تشجيع البنوك الإسلامية على تطوير إمكاناتها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية والمتطلبات البيئية (Mehieddine Abdelkader Meghraoui, 2021, pp. 79-94).

البعد الشرعي: فهناك تحديات كبيرة تقف أمام الصناعة المالية الإسلامية والمستندة إلى مرجعية إسلامية، ويتمثل هذا التحدي في مدى قدرة هذه المؤسسات على الصمود في السوق، مع الاحتفاظ بالقواعد الأخلاقية التي ترفع شعارها، وذلك بعد أن تحولت الصناعة المالية الإسلامية إلى صناعة صاعدة مدفوعة بالانكماش الكبير الذي لا يزال يخنق الاقتصاد الليبرالي. وهذا يتطلب من مؤسسات المال الإسلامية: تقديم خدمات نوعية قابلة للحياة.

إن الفقه الإسلامي أكثر رحابة ومتسعا مما يظنه بعض أبنائه المعجبين بتجارب أعدائه، لكن إحدى المشكلات تكمن في توجه مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية إلى الأدوات المشبوهة، ويبدو أن من أسباب المشكلة: العقلية النفعية التي يفكر بها بعض القائمين على تلك المؤسسات، فليس كل من يرفع شعار الإسلام يكون مقتنعا به، مؤمنا بمبادئه دائما، هناك رواد مؤمنون بالنموذج الإسلامي، ويتبنون النهج الإسلامي بوصفه دينا، قبل أن يكون طريقة لجمع المال. ولقد ظلت المنتجات الإسلامية زمانا طويلا تسلك الطريق الأسهل، وهو محاكاة المنتجات التقليدية، وقد تواطأت معها بعض الفتاوي، تأليفا للقلوب، ومراعاة للظروف الصعبة التي نشأت فيها الصناعة، وهذا الطريق مع سهولته إلا أنه لا يمنح الصناعة المالية الإسلامية تميزا حقيقيا، ولا يقنع الآخرين بتفرد التجربة الإسلامية، بل إنه يؤدي في مآلاته ومستقبلاته إلى ذات النتيجة التي تفضي إليها الصناعة المالية التقليدية ما بين تضخم وانكماش. (خالد المزيني، 2009).

بعد Fin Tech: إن التطور المتسارع في التقنية المالية وظهور منتجات جديدة وتغيير الأشكال القانونية والوظيفية للشركات وطبيعة ما تقوم به سيكون له انعكاسه على الأحكام الشرعية والآثار القانونية التي تنشأ عن هذا التطور الأمر الذي يستدعي من السادة العلماء عدم التسرع، والتريث في إصدار الأحكام الشرعية والقانونية. ولهذا، فإن العديد من الدول المتقدمة أوجدت حاضنات ومختبرات للتقنية المالية ليستطيع المبدعون من خلالها ابتكار المنتجات والأدوات المالية بعيدا عن المتطلبات التنظيمية الإدارية وحتى بعض المتطلبات القانونية حتى لا تكون هناك عوائق أمام عمليات الإبداع، ثم إذا نجحت هذه التجارب على المنتجات الجديدة وأثبتت فاعليتها يبدأ تنظيمها القانوني وموائمتها مع متطلبات التنظيم الإداري. ومن جانب آخر إن التطور المتسارع للتقنيات المالية ووجود شركات كبرى تستثمر المليارات في هذه الصناعة، ولها مراكز متقدمة في الجانب التقني، قد تشكل تحديا للعالم الإسلامي بالتبعية لهذه الشركات الكبرى إن لم تسارع الدول العربية والإسلامية في دعم الشركات الناشئة وتوفير البيئة الحاضنة لها وإزالة العراقيل والعوائق أمام الطاقات المبدعة حتى تستطيع كسر الفارق واللحاق بركب التطور المتسارع (علي السرطاوي، 2020، صفحة 2).

2.3. أفاق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر: تهدف الجزائر إلى تطوير وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها، وذلك بإصدار قوانين وقواعد لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاعات البنوك والمؤسسات المالية وكذا أسواق المال، والتكافل (التأمين الإسلامي). كما يقوم المجلس الإسلامي الأعلى بأنشطة وتنسيق مبادرات حول القضايا المتعلقة بهذه الصناعة، فضلا عن تنظيم حلقات نقاشية وندوات ومؤتمرات علمية للسلطات الرقابية وأصحاب المصالح المهتمين بهذه الصناعة.

تأمل الجزائر من خلال اعتماد الصيرفة الإسلامية إلى جذب الاستثمار من الاقتصاد غير الرسمي، وخاصة المدخرين الذين عادة ما يخزنون أموالهم في منازلهم بسبب عدم ثقتهم تجاه بنوك الدولة (Rhema Peñaflor, 2020).

وسيعمل النظام المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها الذي يندرج في إطار برنامج رئيس الجمهورية ومخطط عمل الحكومة على تحقيق هدفين رئيسين وهما (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020): التقليل من ظاهرة الاكتناز المالي والاستجابة للمواطنين الراغبين في التعامل بهذا النظام وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتقليل من الآثار السلبية لظاهرة السوق الموازية

في إطار التوجهات الجديدة للحكومة الجزائرية في تشجيع الصيرفة الإسلامية وعزيمة بنك الجزائر في تجسيد هذا النظام"، يضيف بيان المجلس الإسلامي الأعلى.

وبغية تحقيق هذا الهدف، يجب تعديل القوانين الجزائرية ذات الصلة، مثل اللوائح المدنية والتجارية ولوائح سوق رأس المال للسماح بإصدار صكوك مناسبة. إلى جانب ذلك، يتعين على المنظمين الجزائريين إعداد حوكمة شرعية سليمة (Mohamed Ghezal and al, 2021, pp. 30-44).

وتهدف الجزائر إلى جعل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تتكيف مع ظروف السوق المتغيرة بشكل سريع وزيادة سرعة الاتجاهات الصاعدة في الاستثمار المسؤول اجتماعيا، والاستدامة، والرقمنة. ولأجل تحقيق ذلك، فإنه يستلزم:

- ✓ مناقشة مبادرات التعافي في صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- ✓ مناقشة العقبات التي قد تحد مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وتحديد عوامل المخاطرة التي قد تظهر نتيجة لخصوصيات التمويل الإسلامي.
- ✓ تقديم فهم أفضل للتحديات التي تواجهها الصناعة خصوصا تلك المتعلقة بالأمن السيبراني بسبب الرقمنة المتسارعة وإدارة مخاطر السيولة.
- ✓ تطوير معايير شاملة من أجل تنظيم ورقابة وإشراف فعال على البنى التحتية للسوق المالية الإسلامية بما يعالج خصوصيات التمويل الإسلامي.
- ✓ تزويد السلطات التنظيمية والرقابية بمعايير تمثل سلامة وشفافية ومتانة البنى التحتية للسوق المالية من أجل تحقيق الاستقرار المالي والكفاءة التشغيلية في المؤسسات التي فيها تمويل إسلامي.
- ✓ مساعدة السلطات التنظيمية والرقابية على تقييم جودة أطرها التنظيمية لبناها التحتية للسوق المالية، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير مساهمة في أجنداتها الإصلاحية.

وحتى تتحقق أفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر، يجب أن تكون المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي (البنى التحتية للسوق المالية) معلمة تستخدم في تقييم جودة الأطر التنظيمية والرقابية، وتحديد الأعمال المستقبلية لتحقيق المستوى الأساسي من التنظيم والممارسات السليمة للبنى التحتية للسوق المالية الإسلامية في الجزائر.

ويهدف تطوير المبادئ الأساسية لتنظيم البنى التحتية للسوق المالية إلى تعزيز تكامل أكبر بين التمويل الإسلامي والهيكل الدولي للسلامة المالية والكفاءة التشغيلية خصوصا في مجال مقاصة وتسوية الأوراق المالية والدفع وتسجيل البيانات في البنى التحتية للسوق المالية.

بالإضافة إلى ذلك، قد تساعد المبادئ الأساسية لتنظيم البنى التحتية للسوق المالية في: التقييم الذاتي، وبرنامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتقييم القطاع المالي، والمراجعات التي تقوم بها الأطراف الخارجية، ومراجعات النظراء التي يُقام بها –مثلًا– في مجموعات إقليمية لهيئات تنظيم الأسواق المالية.

مما سبق، يمكن الاستدلال على الأفاق التي يمكن أن تحققها الصناعة المالية الإسلامية من خلال نقاط القوة التالية (Alpen Capital and Alpen Asset Advisors, 2021, p. 6):

- ✓ نما التمويل الإسلامي ليصبح قطاعا ماليا عالميا مؤثرا، مدعوما بعدد السكان المسلمين الكبير والمتزايد الذين يسعون إلى أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقدرة الصناعة على إظهار مستوى أعلى من المصداقية الأخلاقية.
- ✓ نما سوق التمويل الإسلامي العالمي بخطى ثابتة، مستفيدا إلى حد كبير من الاستثمارات القوية في قطاعات الحلال والبنية التحتية والصكوك والصناديق الإسلامية، لا سيما من خلال الوسائط الإلكترونية.
- ✓ ظلت سوق الأصول الإسلامية العالمية مركزة إلى حد كبير في إيران والمملكة العربية السعودية وماليزيا. على مستوى المنطقة، تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي أعلى حصة في أصول التمويل الإسلامي، بينما اكتسب جنوب شرق آسيا أيضًا زخمًا كبيرًا خلال السنوات القليلة الماضية.
- ✓ تمثل الصيرفة الإسلامية غالبية أصول صناعة التمويل الإسلامي العالمية.
- ✓ لقد تطور هذا القطاع بوتيرة ثابتة، مع نمو الأسواق غير الأساسية بشكل أسرع، ومن المرجح أن يشهد مزيدا من التوسع مع خدمات أحدث.
- ✓ شهدت الأصول المالية الإسلامية العالمية نموا قويا، ويرجع ذلك جزئيا إلى المستويات المرتفعة لإصدار الصكوك المسجلة في الأسواق التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا.
- ✓ سجلت الصناديق الإسلامية مستويات نمو عالية، مدفوعا بشكل أساسي بعمليات الإطلاق الجديدة للصناديق المتداولة في البورصة الإسلامية (ETFs) في العديد من البلدان والأصول الاستثمارية المرتبطة بمجموعة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المتاحة من خلال الوسائط الرقمية.

- ✓ تم استرداد أصول التكافل العالمية بشكل كبير من الخسائر التي شهدتها خلال العامين الماضيين، حيث سجلت أصول التكافل في دول مجلس التعاون الخليجي نموا أعلى بسبب تحسن الربحية.

ومن المدهش أن تنبعث أصوات شتى تستنجد بالاقتصاد الإسلامي، وكان من أعجبها المقال الذي نشر في السابع من مارس 2009م، في صحيفة الفاتيكان الرسمية، داعيا البنوك في مختلف أنحاء العالم إلى أن تتبنى مبادئ المصرفية الإسلامية لاستعادة الثقة بالاقتصاد العالمي. ومما نشرته (لوريتا نابوليوني)، وهي اقتصادية إيطالية، و (كلوديا سيجري)، وهي محللة إستراتيجية لاستثمارات الدخل الثابت في البنك الاستثماري الإيطالي (أباكس بانك)، أن "المبادئ الأخلاقية التي تقوم عليها المصرفية الإسلامية ربما تعمق العلاقة بين البنوك وعملائها، وتجعلها أقرب إلى الروح الحقيقية التي ينبغي أن تكون شعار كل خدمة مالية". اهـ [نقلا عن جريدة الاقتصادية (العدد 5699)]. ومما يزيد المتابع عجبا أن هذه الفتاوي الكاثوليكية جاءت في الوقت المناسب لترد بطريق غير مباشر على مطالبات بعض المحافظين واليمينيين في الولايات المتحدة الأمريكية بالحد من انتشار الصناعة المالية الإسلامية! (خالد المزيني، 2009).

أصبح من الضروري على المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية أن تبحث عن منتجات جديدة قادرة على منافسة نظيراتها في السوق المالية، ولكن مع مراعاة حكم الشرع في ذلك، وهذا التحدي يمكنه أن يحد من تنافسية هذه المؤسسات في ظل الهيمنة الاقتصادية للنظام الربوي. (بدروني ع وغربي ح، 2019، الصفحات 136-141).

4. النتائج واختبار الفرضيات

بعد التطرق إلى الصناعة المالية الإسلامية بالعالم، والدول الإسلامية والعربية، ثم الجزائر، والتطرق إلى أقسام التمويل الإسلامي، وأهم تحديات وأفاق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر. يمكن تلخيص أهم نتائج البحث واختبار الفرضيات كما يلي.

1.4. نتائج الدراسة: يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ تطور الصناعة المالية الإسلامية مرتبط بمدى تطور انتشار الشريعة الإسلامية.
- ✓ تحتكم الصناعة المالية الإسلامية إلى الشريعة الإسلامية.
- ✓ تحديات الدليل الشرعي للحكم الذي يتبع أو يتبعه المنتج أو العملية المالية الإسلامية.

- ✓ يقسم سوق التمويل الإسلامي العالمي إلى الخدمات المصرفية الإسلامية، التأمين الإسلامي "تكافل"، "صكوك" السندات الإسلامية، المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى (OIFL's)، والصناديق الإسلامية.
- ✓ تعتبر دول شرق أسيا الحاضنة الرئيسية للصناعة المالية الإسلامية، والدول العربية رائدة فيها، أما دول المشرق العربي فهي السباقة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وهي المرجع التلقائي لها.
- ✓ عرفت الجزائر الصناعة المالية الإسلامية مؤخرا ومن خلال نظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، وقانون التأمين التكافلي بتاريخ 23-02-2021 (المرسوم التنفيذي رقم 21-81).
- ✓ الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر لا تزال وليدة العهد، وذلك لافتقارها إلى إطار قانوني شامل للسوق المالية. فلا تتعدى حصة البنوك الإسلامية في الجزائر 03%.
- ✓ صدور التشريعات المنظمة للعمل بهذه المنتجات سيسهل كثيرا قيام وتطور الصناعة المالية الإسلامية في النظام المالي الجزائري.
- ✓ قامت الجزائر بإنشاء الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- ✓ هناك مصرفين إسلاميين فقط (وهما مصرف السلام وبنك البركة الجزائريين)، ومؤسسة تأمينية واحدة إسلامية وهي شركة التأمين تكافل.
- ✓ الحصة الأكبر من السوق المالية الجزائرية ذات تكوين تقليدي بحت، وهذا عائقا كبيرا أمام تطور الصناعة المالية الإسلامية.
- ✓ تتوزع تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر على أبعاد: استراتيجية، دولية، قانونية ومؤسسية، تكوين وتنمية القدرات، شرعية، التقنية المالية Fin Tech.
- ✓ تظهر أفاق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر من خلال عمل السلطات العليا على استصدار القوانين والتشريعات المنظمة للصناعة المالية الإسلامية، وكذا جعلها عنصر مهم في استراتيجية تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

2.4. اختبار الفرضيات: مما سبق، وبناء على نتائج البحث، فإن الإجابة على فرضيات الدراسة تكون كما يلي:

تشهد الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر تطورا ملحوظا يحقق جل الأهداف المبتغاة منها ويتضح هذا جليا من خلال اهتمام السلطات العليا بها، من استصدار للقوانين والتشريعات المنظمة لها، وجعلها عنصر أساسي ضمن مخططات تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

هناك عدة تحديات تسجلها الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر قد تحد من تحقيق أهدافها، تتوزع هذه التحديات على أبعاد: استراتيجية، دولية، قانونية ومؤسسية، تكوين وتنمية القدرات، شرعية، التقنية المالية Fin Tech.

إن ما تأمله الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر هو مواكبة وتحقيق تطلعات التنمية والتطور، ذلك أن السلطات العليا ترى فيها أنها العنصر المهم في حلقة التنمية والتطور، فتم في وقت وجيز اصدار نظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، وقانون التأمين التكافلي بتاريخ 23-02-2021 (المرسوم التنفيذي رقم 21-81)، وتكوين المجلس الإسلامي الأعلى.

3.4. الإجابة على الإشكالية: وكإجابة على الإشكالية التي تتمحور عنها هذه الدراسة، يمكن القول إن واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر يثبت أنها لا زالت حديثة عهد، فلا تتعدى حصة البنوك الإسلامية في الجزائر 03%، ولكنها تشهد تطورا ملحوظا، حيث تم في وقت وجيز إصدار قوانين منظمة للصناعة المالية الإسلامية وتشكيل هيئة عليا للإشراف على المالية الإسلامية، كما تم اعتبار أن المالية الإسلامية عنصر مهم للتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

5. خاتمة

تطرقت هذه الورقة البحثية إلى واقع الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر وأهم التحديات التي تواجهها وكذا أفاقها المستقبلية. فتبدو تجربة الجزائر فتية جدا، الأمر الذي يجعل هذه الصناعة تواجه تحديات جمة بسبب عدم الاستقرار المالي نتيجة التبعية لقطاع المحروقات وضعف البنية المالية بسبب قلة المصارف والمؤسسات المالية.

تفتقر الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر إلى وجود قانون خاص بالسوق المالية الإسلامية، كما تفتقر إلى وجود هيئة مركزية للمطابقة الشرعية، كما يلاحظ غياب واستحالة التعامل بالصكوك في ظل هذه الظروف.

وبالنظر إلى المجهودات التي تبذلها الجزائر منذ سنة 2020، يتبين أنها تسعى لتوفير متطلبات إنجاح الصناعة المالية الإسلامية، وذلك من خلال النظام 20-02 والمرسوم التنفيذي 21-81، اللذان

يعتبران اللبنة الأساسية لقيام هذه الصناعة، كما يتوقع أن يكون هناك استصدار قوانين أخرى تخص السوق المالية مثلا.

ويمكن تلخيص أهم نتائج الورقة البحثية في الأتي:

1. تشهد الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر تطور ملحوظ يحقق جل الأهداف المبتغاة منها.
2. هناك عدة تحديات تسجلها الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر قد تحد من تحقيق أهدافها.
3. إن ما تأمله الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر هو مواكبة وتحقيق تطلعات التنمية والتطور.

6. التوصيات

من خلال ما سبق، وبناء على نتائج البحث، يمكن استخراج التوصيات التالية:

1. تمتين الأطر القانونية والتشريعية التي من شأنها أن تحكم وتحمي الصناعة المالية الإسلامية.
2. توفير الهيئات والمؤسسات المشرفة والداعمة للصناعة المالية الإسلامية.
3. تشجيع التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية وتكوين كوادر بشرية كفؤة في الصناعة المالية الإسلامية.
4. الاستفادة من خبرات الدول في مجال الصناعة المالية عامة والإسلامية خاصة.
5. ربط الصناعة المالية الإسلامية بالتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.
6. عقد ندوات ومؤتمرات وطنية ودولية حول الصناعة المالية الإسلامية.
7. إدراج الصناعة المالية الإسلامية ضمن المقررات الدراسية في كل التخصصات.

7. قائمة المراجع

1.7. باللغة العربية

1. بدروني ع وغربي ح. (2019). **أثر الابتكار المالي على تنافسية الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية**. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 4(2) ، 136-151.
2. خالد المزيني. (2009, 05 25). الصناعة المالية الإسلامية والربح الأخلاقي. https://dorar.net/article/251
3. صندوق النقد العربي. (2021). **نشرة التمويل الإسلامي بالدول العربية**. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
4. عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان حمده قعلول. (2020). **الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي الواقع والتحديات والأفاق**. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي.

5. علي السرطاوي. (2020). **التقنية المالية ومستقبل الصناعة المالية الإسلامية**. مؤتمر أيوفي للهيئات الشرعية الثامن عشر المنعقد في مملكة البحرين (صفحة 2). نابلس–فلسطين: جامعة النجاح/ كلية القانون.
https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2020/10/session-4-Dr.-Sartawi-1.pdf

6. مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية. (2005). **موسوعة فتاوى الإمام ابن تيمية في المعاملات وأحكام المال** (المجلد 01). القاهرة، مصر: دار السلام.

7. وكالة الأنباء الجزائرية. (2020, 04 06). https://www.aps.dz/ar/economie/86018

2.7. باللغة الأجنبية

1. Abdelhafid Benamraoui. (2008, Jun). **Islamic banking: the case of Algeria**. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 01(02), 113-131.
2. doi:10.1108/17538390810880973
3. Alpen Capital and Alpen Asset Advisors. (2021). **Islamic Finance and Wealth Management**. DUBAI: Alpen Capital and Alpen Asset Advisors. https://argaamplus.s3.amazonaws.com/86f171a0-dcdc-4a26-b7f1-35345c16f250.pdf
4. Bank of Algeria. (2020, 12 31). **Reports**: https://www.bank-of-algeria.dz/
5. Elhachemi Hacine Gherbi. (2018). **Factors of influence in the establishment of Islamic banking and finance in Algeria**. Academy of Accounting and Financial Studies, 22(Special), 1-7. https://www.abacademies.org/articles/Factors-of-Influence-in-the-Establishment-of-Islamic-Banking-and-Finance-in-Algeria-1528-2635-22-SI-150.pdf
6. IFSB. (2020). **Islamic Financial Services Indiustry Stability Report**. Kuala Lumpur, Malaysia: IFSB. https://www.ifsb.org/download.php?id=5724&lang=English&pg=/ar_index.php
7. Mehieddine Abdelkader Meghraoui. (2021, 09 06). **Factors delaying Islamic banking in Algeria**. International Journal of Islamic Marketing and Branding, 06(01), 79-94.
8. Mohamed Ghezal and al. (2021). **Legal and Regulatory Requirements to Implement Sukuk in Algeria: Learning from Malaysian Experience**. Journal of Islamic Finance, 10(01), 30-44.
9. mordorintelligence. (2021, 11 05). **Islamic Finance Market**. ttps://www.mordorintelligence.com/industry-reports/global-islamic-finance-market
10. Rhema Peñaflor. (2020, 08 03). **Marketintelligence**. https://www.spglobal.com/marketintelligence/en/news-insights/latest-news-headlines/algeria-approves-islamic-finance-services-launch-as-pandemic-bites-8211-reuters-59714337